الثورة الاحد 5 ذو الحجة 1433 هـ - 21 اكتوبر 2012م العدد (17504)

بحث مع السفير البريطاني التعاون في المجالات الاستثمارية

وزير النفط يبحث البرنامج الاستثماري الخاص بإنشاء شركة مدن الغاز اليمنية

■ ،،الثورة / قاسم الشاوش

بحث وزير النفط والمعـــادن احمد عبد الله دارس خلال لقائه امس سفير المملكة المتحدة بصنعاء نيكولاس هويتون عددا من مجالات التعـاون بين البلدين الصـديقين اهمـهـا المجـالات الاقـتـصـادية والاسـتـثـمـارية وسبل تعزيزها وتطويرها، وكذا الجوانب المتعلقة باستقطاب الشركات البريطانية للاستثمار بقطاعات النفط والغاز والمعادن في اليمن وتعزيز التعاون بين البلدين وبما يخـدم المصـالـح المشتركة.

وكمـا استـعـرض اللقاءأنشطة الشركات البريطانية المستثمرة في مجالات استكشاف وانتاج النفط في اليمن وسبل تعزيز أنشطتهـا الاستثمارية .

وفي اللقـــاء اكـد وزير النفط والمعادن ترحيب اليمن بالشركات ورؤوس الأموال البريطانية .مشيرا إلى ان فرص الاستثمار في اليمن واعدة بالخير وان ما تم استكشافه لا يتجاوز ٢٠٪ من إجمالي المناطق المخـصـصـة لاسـتـكـشـاف النفط والغاز.

وقـــال ألوزير دارس ان وزارة النفط والمعادن تعمل حاليا على توسيع رقعة الاستكشاف عن النفط والغاز في خمسة قطاعات نفطية تم إنزالها مؤخرا للاستثمار، وكذا دراسة الترويج لبقية القطاعات النفطية المفتوحة للاستثمار.منوها بأن الحكومة تعمل على تهيـئـة الأجواء المناسبة للاسـتـثـمـارات وتأمين المشاريع والمنشآت الحيوية والبنى الاسـتـثـمـارية بالقطاع النفطي، وكذا تقديم كافة الضمانات للشركات الراغبة الدخول للاستثمار في اليمن.مؤكدا استعداد الوزارة تقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات لإنجـاح أعـمـال وبرامج الشـركـات النفطية.

وأضاف" أن الوزارة تلقت مؤخرا عددا من طلبات الشركات العربية والأجنبية الراغبة في الاستثمار في هذا القطاع "..مشيرا إلى أن وزارة النفط والمعادن تعمل حاليا على تطوير البنية التشريعية والمؤسسية من خـلال إصـدار قـانون البـتـرول وإعـــادة هيكلة القـطـاع النفـطـي والمعدني وبما يواكب المتغيرات في الصناعة النفطية العالمية.

من جانبه أكد السفير البريطاني أن العـلاقـات البريطانية اليـمنية تشهد تطورا مستمرا على مختلف الصعـد..مشيرا إلى انه سيتم دعوة الشركات والمستثمرين البريطانيين للاستثمار في اليمن والمساهمة في تأسـيس أعـمـال واسـتـثـمـارات مشـتـركـة بين البلدين وبما يخـدم الآفاق والتطلعات المستقبلية.

ولفت الى أن المملكة المتـحـدة تـتـابـع بـاهـتـمـام الأوضـــاع والمستجدات السياسية والاقتصادية في اليمن وتحرص على تعزيز الأمن والاسـتـقـرار وتطوير مـجـالات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية في اليمن.

حـضـر اللقـاء المدير العـام التنفيـذي لشركـة مصـافي عدن الدكتور نجيب العوج.

من جهة اخرى التقى وزير النفط والمعادن احمد عبد الله دارس امس مـدير العـمـليـات والاسـتـكـشـاف بشركة نفط الهلال الإماراتية عبد الله القاضي...

جرى خلال اللقاء بحث البرنامج الاسـتـثـماري لشركة نفط الهـلال وشركة دانة جاز الخاص بإنشـاء شـركـة مـدن الـغـاز اليـمـنـيـة (جـاز سيتي) بمحافظة الحديدة، ودراسة الجدوى الخاصة بالمشروع...

وأكد وزير النفط والمعادن ترحيب اليمن بالشركات الاماراتية وكذا تقديم كافة التسـهـيـلات للمشـاريع الاستراتيجية التي تعود بالنفع على الاقـتـصـاد والمجـتـمـع خـصـوصـا المشاريع كثيفة العمالة..

كـمـا وجـه وزير النفط بدراسة جـدوى المشـروع وتقـديم كـافـة التسـهـيـلات والمعلومات للشركة لاستكـمـال الدراسة..مشـيـرا الى واعدية الفرص الاسـتـثـمـارية في اليمن في مـجـال الغـاز والتي من شـأنـهـا تحريك الاقـتـصـاد وتنمية الاســتـــثـــمـــارات فـي مـخـتـلـف المجالات.

وزير التخطيط يعود من اليابان

■ ،، عاد إلى صنعاء أمس وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي بعد مشاركته في الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين والمؤسسات المصرفية التي عقدت في العاصمة اليابانية "طوكيو" خلال الفترة ١٢-١٤ من أكتوبر الجاري.

وأوضح السعدي لـ (سبأ) أن الاجتماعات ناقشت عدداً من المواضيع الاقتصادية العالمية كما تم طرح عدد من المقترحات والأفكار في الجانب الاقتصادي وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال.

ولفت إلى أنه التقى على هامش أعمال الاجتماعات بوزير الخارجية الياباني وسلمه رسالة من رئيس مجلس الوزراء تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، إلى جانب لقائه رئيس منظمة التعاون الياباني وبحث إمكانية عودة الأنشطة التنموية اليابانية لدعم الشعب اليمني، مشيرا إلى أنه حصل على وعود من المنظمة بالعودة إلى ممارسة أنشطتها في دعم التنمية في اليمن خلال الفترة القليلة القادمة.

ارتفاع ودائع المؤسسات العامة إلى ٧٧,٨ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

نمت ودائع المؤسسات العامة لدى البنوك التجارية والإسلامية بنسبة ١١,٥٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢م .

وأشارت إحصائية إلى أن ودائع المؤسسات العامة لدى المصارف التجارية والإسلامية في شهر يوليو ٢٠١٢م إلى ٧٧ ملياراً و٨٧٧ مليون ريال مقابل ٦٩ ملياراً و٧٩١ مليون ريال في شهر يونيو٢٠١٢م .

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن ودائع المؤسسات العامة ارتفعت بنحو ٨ مليارات ريال .

وكانت ودائع المؤسسات العامة قد سجلت ارتفاعا كبيرا بلغ ذروته في شهر مارس من العام الجاري ٢٠١١م حيث وصلت إلى ١٠٧ مليارات و٧٤٢ مليون ريال غير أنها تراجعت في مايو٢٠١١م إلى ٨٦ مليارا و٣٥٥ مليون ريال .

بدء اجتماعات اللجنة الفنية اليمنية-التونسية في مجال التعليم المهني

■ ،،صنعاء/سبأ

بدأت بوزارة التـعليم الفني والتـدريب المهني بصنعاء أمس اجتماعات الدورة الثانية للجنة الفنية اليمنية- التونسية المشتركة في مـجـال التـعليم الفني والتدريب المهني التي تسـتـمـر خـلال الفـتـرة٢٠-٢٢ من الشـهـر الجاري.

وفي افتتاح اعمال اللجنة أكد وزير التعليم الفني الدكتور عبـد الحـافظ نعمـان حرص اليمن على تفعيل وتطوير مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين والاستفادة من الخبرات والتجارب التونسية الرائدة في عملية تطوير المنـاهـج وتدريب الكـادر وتأهـيل الطـلاب بالمعاهد الفنية باليمن.

وقـال :" نتطلع إلى مـزيد من التـعـاون والدعم من الجانب التونسي كوننا بـحـاجة إلى الخبرات التونسية للنهوض بواقع التعليم الفني باليمن من خلال إمكانية ايفاد خبراء تونسيين في مـجـال تقـيـيم المناهج اليمنية وتطويرها لمعرفة مـدى ملاءمـتـهـا للسـوق المحلية والخارجية..

عقب ذلك بدأت أعمال اللجنة التي ضمت من الجانب اليمني وكيلي الوزارة المساعدين لقطاع التخطيط و المناهج والتعليم المستمر، توفـيـق العـامـري، وعـبـد الـسـلام الزبيـدي، ومـدير عـام التـدريب مـحـمـد الذاري، ومن الجانب التونسي مـدير التـعاون الدولي في الوكـالـة التـونـسـيـة للتكوين المهني كـريم بو مـحـلس، ومـدير تخطيط التكوين ومـتـابـعـة الإنجاز مصطفى لكحل .

واستعرضت اللجنة علاقات التعاون بين اليـمن وتونس في مـجـال التـعليم الفني والتدريب المهني، ومناقـشـة بنود مـشـروع البرنامج التنفيذي للأعوام ٢٠١٢م-٢٠١٤م.

وناقشت اللجنة مشروع التوأمة بين المعهد الوطني للفندقة والسياحة بصنعاء ومـعـهـد الدراسـات السـيـاحـيـة بسـيـدي ابو ظريف بالجمهورية التونسية، اضافة الى مناقشة البرامج التدريبية المطلوب تنفيذها للكوادر اليـمنـيـة الفنـيـة والإداريـة في تونس خـلال العـامين القـادمين، فـضـلاً عن تحـديد موعـد عقد اجـتـمـاعات الدورة الثالثة للجنة الفنية اليمنية التونسية المشتركة، والتخـصـصات المتوفرة في معاهد التكوين المهني التونسية .

وتطرقت اللجنة إلى مناقـشـة المقـتـرحـات الجـديدة المتعلقة بتفعيل نتائج اجـتـمـاعـات اللجنة الفنيـة الـيـمنـيـة- التـونـسـيـة المشتركة،واضافة بعضها والمتمثلة في زيادة المنح الدراسية للطلاب اليمنيين بالمعاهد الفنية والمهنية بواقع ٢٥ منحة دراسية سنوية منها ١٠ لخريجي الدبلوم التقني لمواصلة الدراسة في الكليات والجـامـعـات التـونـسـيـة، و٥ منح دراسـيـة لتـأهيل الكادر ومـدرسي كليـات المجـتـمع، والسـمـاح لطلابنا الاوائل بمواصلة الدراسة في الكليات الجـامـعـات التـونـسـيـة ، وامكانية إعفاء الطلاب والكادر الدارسين في تونس من رسـوم دراسـة اللغـة الفـرنـسـيـة، بالإضافة إلى تدريب ٨٥ شخصاً من المدرسين والمدربين الاداريين اليـمـنـيين في تونس في البرامج التدريبية المختلفة.

حضر افتتاح اعمال اللجنة وكيلة الوزارة لقطاع تدريب وتعليم الفـتـاة لمياء الإرياني، وسكرتير أول لشـئـون القنصلية بالسـفـارة التونسية بصنعاء.

ارتفاع قيمة صادرات القطاع الخاص المحلي إلى ١٣٢ مليار ريال

■ ،، خاص / الثورة

ارتفعت صادرات القطاع الخاص المحلي إلى ١٣٢ ملياراً و٨٧٠ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وذلك من ١٠٤ مليارات و٢٠٦ ملايين ريال في عام ٢٠٠٩م .

وبينت إحصائية التجارة الخارجية الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للاحصاء أن مساهمة القطاع الخاص المحلي ارتفعت إلى ٩,٤٪ من إجمالي الصادرات وذلك من ٨,٢٪ خلال نفس الفترة .

وكان خبراء اقتصاد قد دعوا إلى توسيع قاعدة التصدير، مؤكدين على أهمية تشجيع وتنمية القدرات التنافسية وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

ودعا الخبراء إلى تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل مقترحين في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي.

وما تزال الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

خبراء يدعون الحكومة إلى التوظيف الأمثل للمساعدات والمنح الخارجية

■ ،،خاص/الثورة

أكد خـبـراء اقـتـصـاد على أهـمـيـة قـيـام الحكومة باتخاذ كافة السياسات والإجراءات الهادفة إلى التوظيف الأمثل لتمويلات المانحين والبالغة ٧,٨ مليار دولار .

وشـــددوا على ضـــرورة الخـــروج من البيروقراطية واتباع أساليب إدارية مرنة تمكن اليـمن من اسـتـغـلال تلك الموارد الهـامـة وتوظيفها في مشاريع التنمية باليمن .

وكان خبراء قد أقترحوا في حديث سابق ل"الثورة" بتقديم دعم مباشر يصل إلى ١٠ مليارات دولار للعـام ٢٠١٢م وبدون شـروط وبصورة مباشرة من خلال التدخل المباشر .

وأشـاروا إن الأوضـاع الاقـتـصـادية الحرجة في اليمن تتطلب تدخلاً عاجلاً من قـبل المانحين وفي مـقـدمـتـهـم دول الخليج، موكدين على ضرورة التفريق بين المساعدات العاجلة التي تحتاجها اليمن من خلال تدخل مـبـاشـر وسـريع ، وبين الحـاجـة لإنشـاء وشركة دانة جاز الخاص بإنشـاء مـثل هذا الصندوق يحـتـاج إلى إجـراءات طويلة لتـشـغـيله ،وبالتـالي يمكن الإعـداد لهـذا الصندوق خـلال العـام الجـاري .بينمـا المساعدات ينبغي أن تضخ سريعاً .

منوهين بـأن الاقتـصـاد يعاني من ظروف صـعبة ، وأوضـاعه غير مطمئنة ويتمثل ذلك في تراجع مـعـدلات النمـو الاقـتـصـادي وارتـفـاع مـعـدلات البطالة والفـقـر وتدهور الأوضـاع الإنسـانـيـة وخـاصـة في بعض المناطق . كما تتمثل صور التدهور في عجز الموازنة العـامـة للدولة، وتدهور مـيـزان المدفوعات ، وتراجع الاستـثـمـارات المحلية والخـارجـيـة ، وكل ذلك انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي .

نفذوا مسيرة سلمية بالحديدة:

الصيادون التقليديون يطالبون بتعزيز الحفاظ على الثروة البحرية وتحسين مستوياتهم المهنية والمعيشية

■ ،،الثورة/ زهور السعيدي

نفذ مئات الصيادين التقليديين بالحديدة أمس مسيرة سلمية احتجاجاً على قرار وزارة الثروة السمكية الأخير بمنح شركة استثمارية ترخيصاً بمزاولة الاصطياد التجاري في منطقة البحر الأحمر.

ورفع المشاركون في المسيرة التي انطلقت من ميناء الاصطياد السمكي إلى مبنى إدارة المصائد السمكية بالبحر الأحمر لافتات تؤكد حق الصيادين في مواجهة الممارسات التي تستهدف العبث والاستنزاف للثروة البحرية وتخريب مطارح الأسماك.

وفي تصريح لـ(الثورة) أكد أمين الاتحاد التعاوني السمكي بالحديدة إسماعيل هيج بأن المسيرة التي كانت سلمية وحضارية بمعنى الكلمة تأتي في إطار الفعاليات الاحتجاجية التي ينفذها الصيادون المحليون ضد بعض المسئولين الساعين إلى إعادة مزاولة مراكب الاصطياد التجاري والاستثماري لأنشطتها العبثية والعشوائية في المياه الاقليمية والتي تلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الوطني وتمس بصورة مباشرة بحياة ومهنة الصيادين التقليديين.

وأشار هيج إلى أن فرع الاتحاد السمكي بالحديدة قد أصدر عقب مسيرة الأمس بياناً حمل رقم ٢ أكد من خلاله بعض مطالب الصيادين والتي يضعونها هدفاً لكل احتجاجاتهم.. مؤكداً بأن أولى تلك المطالبات الإلغاء العاجل لاتفاقية منح مجموعة باقيس الاستثمارية حق الاصطياد في البحر الأحمر وكذلك منع العوائد المستقطعة على الصيادين والتي تذهب معظمها إلى الفاسدين بالإضافة إلى المطالبة بإقالة مسئولي هيئة المصائد السمكية بالبحر الأحمر والتي تسعى إلى تسهيل ممارسة مزاولة المراكب الأجنبية لأنشطتها التدميرية إلى جانب المطالبة بتفعيل قضية المتابعة التي تكفل الإفراج عن الصيادين والقوارب المحتجزة لدى اريتريا وغيرها من دول الجوار البحري وكذا الاهتمام بتحسين البنى التحتية ومراكز الإنزال لما يضمن تحسين الوضع المعيشي للصيادين وتفعيل دور خفر السواحل والبحرية في ضبط القوارب الأجنبية المخالفة التي تنتهك سيادة مياهنا الإقليمية وتنهب الثروة السمكية وإحالتهم إلى القضاء.

وأشار أمين الاتحاد السمكي بالحديدة إلى أن الفعاليات الاحتجاجية مستمرة حتى تستجيب الجهات المختصة لتلك المطالب المشروعة.

٩٥٦,٢ مليار ريال قيمة التبادل التجاري بين بلادنا والدول العربية في ٢٠١١م

■ ،،كتب/ منصور شايع

بلغ إجـمـالي حجم التـبـادل التـجـاري بين بلادنا والدول العـربيـة خـلال العـام المـاضي ٢٠١١م ٩٥٦ مليـارا و٢٣٨ مليـونا و٦٤ ألف ريال، مـقـابل ٩٥٢ مليارا و٧٧٩ مليونا و٣١٩ ألف ريال خلال العام السابق ٢٠١٠م، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ٣ مليارات و٤٥٨ مليونا و٧٤٥ ألف ريال، وبمعـــدل نمو سنوي بلغ ٠,٣٪.. وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجـهـاز المركـزي للإحـصـاء حـصلت عليـهـا «الثورة» إلى أن إجـمـالي صـادرات اليمن إلى دول العـالم العـربي في ٢٠١١م بلغت ١٩٤ مليـارا و٤٦٤ مليـونا و٢٣٣ ألف ريال، مـقـابل ٢٠٤ مليارات و٦٨٤ مليونا و٧١٨ ألف ريال في ٢٠١٠م، مسـجـلا تراجعا تجـاوزت ١٠ مليارات و٢٢٠ مليـونا و٤٨٥ ألف ريال، وبمعـدل نمو سنوي بالسالب تجاوز ٤,٩٪. فيما قفزت قيمة الواردات اليمنية من الدول العربية من حوالي ٧٤٨ مليـارا و٩٤ مليـونا و٦٠١ ألف ريال في ٢٠١٠م ٧٦١ مليـارا و٧٧٣ مليـونا و٨٣١ ألف ريال بزيادة بلغت ١٣ مليارا و٦٧٩ مليونا ٢٣٠ ألف ريال العـام الماضي، وبمعـدل نمو سـنوي بنسبة ١,٨٪. وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن والدول العربية لا يزال مسـجـلاً لصـالـح تلك الدول بفـارق تجـاوز ٥٦٧ مليـارا و٣٠٩ ملايين و٥٩٨ ألف ريال العـام الماضي، مـقـابل ٥٤٣ مليـــارا و٤٠٩ مـــلايين و٨٨٣ ألف ريال الميـــزان الـتـــجـــاري في العـــام ٢٠١٠م.

تراجع عجز الموازنة بنسبة ٧٩٪ خلال سبعة أشهر

■ ،،كتب/علي البشيري

أظهرت إحصـائيـة ماليـة حـديثة حصلت "الثورة" على نسـخـة منهـا أن العـجـز المالي تراجع خلال السبعة الأشـهـر الأولى من العام الجاري ٢٠١٢م بنسبة ٧٩,٧٪ عما كان مقدراً له في الموازنة لنفس الفترة .

وبينت أن العجز الفعلي خلال الفترة " يناير – يوليو ٢٠١٢م " بلغ ٦٦ ملياراً و٣٨٤ مليون ريال مقارنة بالتقديرات البالغة لنفس الفترة والبـالـغـة ٣٢٧ مليـاراً و٦٠٧ مـلايين ريال وبنقص يبلغ ٢٦١ ملياراً و٢٢٣ مليون ريال.

ويعود انخفاض العجز المالي إلى تحقيق وفر في الاستخدامات العامة بنحو ٣٣١ ملياراً و٣٥٢ مليون ريال .

ويؤكد خبراء اقتصاد أن فوائض الموازنة العامة للدولة المتحققة خلال العامين (٢٠٠٠م – ٢٠٠١م)والتي تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجـمـالي من (٥,٦٪) عـام ٢٠٠٠م و(٢,١٪) عام ٢٠٠١م قد تحولت إلى عـجـز دائم خلال الفترة (٢٠٠٢م – ٢٠١٠م) (عدا عام ٢٠٠٦م الذي تحقق خلاله فائض بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (١,٤٪)) .

ولفت الخبير الاقتصادي أحمد حجر إلى أنه على الرغم من التذبذب الكبير في حجم ونسبة العجز من سنة لأخرى ، إلا أن الإتجاه العام للعجز كان نحو الإرتفاع ، حيث ارتفعت النسـبـــة من (٠,٦٦٪) عـــام ٢٠٠٢م إلى (٢,٦٪) عام ٢٠٠٣م ثم تراجعت لتصل عام ٢٠٠٥م إلى ١,٠٪) ليرتفع العجز مرة أخرى عام ٢٠٠٧م (وبنسبة تصل إلى ٥,٦٧٪) من الناتج المحلي الإجـمـالي ليـصـعـد إلى أعلى مستوى له عام ٢٠٠٩م بما نسبته (٨,٨٨٪) تم تخفيض عام ٢٠١٠م إلى (٤,٢٥٪) .

ووفـقـاً لحـجـر فـإن التذبذبات الكبـيـرة والمفاجئة في الموقف النهائي للموازنة تعكس مدى ركاكة وضعف العوامل التي تحكم كلاً من السـيـاسـة المالية والموازنة العـامة ، حيث تسـتـنـد خـزينة الدولة بدرجة أسـاسـيـة على الإيرادات النفطية والتي تحكمهـا عـوامل خارجية لا تستطيع الحكومة التحكم فيها وهذا ماجعلها عرضة لتقلبات حادة حسب وضع أسـعـار النفط في السـوق الدولـيـة وبالأخص في ظل التـدني الكبـيـر في حـجـم الأوعية الإيرادية غير النفطية بسبب استمرار الضعف في الهيكل الإنتاجي ومحدودية جهود الحكومـة في تحسين تحـصـيـل مسـتـحـقـات الخزانة العامة وتفشي ظاهرة الفساد .

ارتفاع استثمارات البنوك الإسلامية إلى ١٣٦,٥ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

ارتفع إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية في نهاية شهر يوليو ٢٠١٢م إلى ١٣٦ ملياراً و٥٣٩ مليون ريال مقارنة مع ١٣٣ ملياراً و٣٠٣ ملايين ريال في يونيو٢٠١٢م .

وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٣ مليارات و٢٣٦ مليون ريال.

وتتوزع استثمارات البنوك الإسلامية على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ، حيث بلغت استثماراتها في قطاع الصناعة ٣١ مليارا و٨٧٩ مليون ريال.

كما بلغت استثماراتها في قطاع البناء والتشييد ١٤مليارا و٨٥٠ مليون ريال بينما لم يتجاوز استثماراتها في قطاع الزراعة والأسماك ٢,١ مليار ريال خلال يوليو٢٠١٢م.

وبحسب البيانات فقد بلغت التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٤٩مليارا و٧٤٣ مليون ريال ، وتمويل الواردات بـ ٣١ مليارا و٧٩مليون ريال .بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٦مليارات و٨٣٠ مليون ريال .